المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد السابع عشر، يناير 2024)

السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تجاه الاتِّحاد الأوروبيِّ بعد "بريكست" (2016– 2020): رُؤية تقويميَّة ومُستقبليَّة [1]

محمد أكرم عبد الله الجميلي
باحث ماجستير العلاقات السياسية الدولية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية
mohamedakram2@yahoo.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/9/11، وتم قبوله للنشر في 2023/9/5.

ملخص

استهدفَتْ هذه الدِّراسة البحثَ في أوجُه الاستمرار والتَّغيير في السياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تُجاه أوروبَّا منذُ "البريكست" وتداعياته على السياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تُجاه الاتِّحاد الأوروبيّ أواخر عام 2020، بعد انتهاء فترةِ رئاسة حُكومة "تيريزا ماي"، وتَولّي "بوريس جونسون" رئاسة الحكومة خلال عام 2019. ولقد سعى الباحثُ إلى تحرّي الدِّقَّة بصدد: أيّ الاعتبارات – الأوروبيَّة أم الأطلسيَّة – كانت تميل توجُّهات السياسة الخارجيَّة البريطانيَّة؟

وعلى سبيل ذلك، اعتمَدَت الدِّراسة – بشكل أساسيٍّ– على المنهج الاستقرائيّ، الَّذي قوامُهُ مُلاحظة الواقع، بهدف تسجيل أحداثِهِ، ثُمَّ التَّوصُّل إلى نتائج موضوعيَّة بشأنه، من خلال وصف الواقع في ضوء المعلومات المُتاحة، ومعرفة مُحدِّدات السياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تُجاه أوروبَّا على المُستويَيْن الخارجيّ والدَّاخليّ؛ من أجل التَّوصُّل لنتائج تتعلَّق بسياسة بريطانيا الخارجيَّة تُجاه الاتِّحاد الأوروبيّ.

وانتهت الدِّراسة إلى أنَّ بريطانيا لم تستطع أن تُقرِّر موقعها في السياسة العالميَّة، ففي حالة تقارُبِها الشَّديد مع الولايات المُتَّحدة فإنَّ بريطانيا تتعرَّض لمخاطر الانسِيَاق وراء السِّياسات التي تُسيطر عليها الولايات المُتَّحدة. وفي حالة التَّقارُب مع الاتِّحاد الأورُوبيّ يُعرِّضها إلى المُخاطرة بالانخِرَاط في عمليَّة صُنع قرارٍ مُشترَك قد تُؤدّي إلى إضعاف سِيَادتها. وقد يشهدُ الاتِّجاه المُستقبليُّ تحوُّلات مُهمَّة في التَّوجُّهات البريطانيَّة تتأرجح بين الأطلنطيَّة والأوربيَّة، وفقًا لمصالِحِها وأهدافِها في ضوء الأحداث والتطوُّرات التي سوف يشهدُها العالم مُستقبلًا.

الكلمات المفتاحية : بريكست – الاتحاد الأوروبي – السياسة الخارجية البريطانية.

Abstract

British foreign policy towards the European Union after "Brexit" (2016-2020): An evaluation and future vision

This study aimed to discuss the aspects of continuity and change in British foreign policy toward Europe since Brexit and its repercussions on British foreign policy towards European Union at the end of 2020, after the end of Prime Minister Theresa May government and Boris Johnson took over as prime minister during 2019. This study seeks to investigate the extent of

variation in British foreign policy, and be aware about which considerations - European or Atlantic - were inclined towards British foreign policy.

For this purpose, the study relied mainly on the inductive approach, which is based on observing the reality, with the aim of recording its events, and then reaching objective results about it, by describing the reality in the light of the available information and knowing the determinants of British foreign policy towards Europe at the external and internal levels. In order to reach conclusions regarding British foreign policy towards the European Union.

Finally, this study concluded that Britain could not decide its position in world politics. In the event of its close compromise with USA, Britain runs the risk of being drawn into the policies controlled by the USA. So, in the case of reconciliation with European Union, it exposes it to the risk of engaging in a joint decision-making process that may lead to the weakening of its sovereignty. The future direction could witness important shifts in the British trends, swinging between Atlantic or European aspirations according to its interests and goals in light of the events and developments that the world will witness in the future.

Keywords: Brexit - European Union - British foreign policy.

مقدمة

"البريكست" (Brexit) هو اختصارٌ لكلمتين، هما Britain & Exit؛ أي: جمعٌ بين كلمتين، هما (بريطانيا، والخُروج) معًا، وتَعْنِي خروج بريطانيا المُحتمل من الاتِّحاد الأوروبيّ، أو دَمْجٌ للكلمتين (British Exit)؛ أي: الخُروج البريطانيُّ، وهي كلمة تُستخدم للتَّعبير عن خُروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبي الَّذِي جرى الاستفتاءُ عليه في يونيو 2016. ومن الجَدِير بالذِّكر أنَّ هذا المُصطلح لم يُطلق على المملكة المُتَّحدة فقط، وإنَّما قد واجهَ الاتِّحادُ الأوروبيُّ أزمةَ خُروج اليُونان من قبل، ممَّا عُرِف

اصْطِلاحا بـ Grexit؛ أي: خُروج اليونان المُحتمل من الاتِّحاد الأوروبيّ. (وكالة BBC الإخبارية، 2016).

وفضلاً عن ذلك أنَّ بريطانيا لم تَكُن هي الدَّولة الوحيدة الَّتي دَفَعتْهَا مصالحُها إلى التَّخلِّي عن سيادتِهَا وتاريخِها واستقلاليَّتها لصالح الانضِمَام إلى مجموعةٍ أكبر، فلقد كانت كلُّ دولةٍ من الدُّوَل الأعضاء في الاتِّحاد الأوروبيّ تحملُ أهدافَها ومصالحها الخاصَّة الَّتي دفعَتْهَا للتخلِّي عن بعض سِيادتِها واستقلاليَّتها لمصلحةِ الانضمام للمجموعة الأوروبيَّة، أمَّا بالنسبة لبريطانيا فقد كان المُحفِّز الاقتصاديُّ هو المُحرِّك الأساس لانضمامها. (إسماعيل، 2018)

ولقد استمرَّت حالة التَّبايُن في وجهات النَّظر الَّتي كانت تأخذُ تَوجهات مُختلفة، فتارةً تكون الأسباب سياسيَّة، وتارةً تكون الأسباب اقتصاديَّة أو اجتماعيَّة، واستمرَّ هذا النِّزاع إلى الشُّروع في استفتاءٍ آخَر على الخُروج من الاتِّحاد الأوروبيّ في مُنتصف عام 2016، ولكنَّ هذه المرَّة حُسِمت نتيجة الاستفتاء لصالح مُعسكر الخروج من الاتِّحاد الأوروبيّ. وبذلك تمَّ اختيار "تيريزا ماي" التي استلَمت منصبَها الجديد بتاريخ 2016/7/13 رئيسةً للوُزَراء ورئيسةً لحزب المُحافظين في بريطانيا، وشدَّدت "ماي" حين استلامها المنصبَ على أنَّ الخُروج من الاتِّحاد الأوروبيّ يعني الخُروج، ولن تتراجع الحُكومة البريطانيَّة عن تنفيذ إرادة الشَّعب واختياره، ولكن تماشيًا مع مبدأ الشَّراكة مع الاتِّحاد الأوروبيّ ووفقًا لمفهوم المصالح المُشتركة فإنَّ ذلك سيكون الرَّكيزة الأساسيَّة للتَّفاوُض مع الاتِّحاد الأوروبيّ، والوُصُول إلى صيغةٍ تفاوُضيَّةٍ تخدمُ مصالح جميع الأطراف، كمَا أشارت بصدد ذلك الى ان آليَّة الخُروج "**ستكون صعبةً وطويلةً، ولكنها ستفتح آفاقًا جديدةً للتَّعاون والشَّراكة مع أصدقائنا القدماء، وسوف نعود بمَسْك زمام الأمور في بلدنا**"، وردَّت على الأصوات السِّياسيَّة –الَّتي تُنادي بأنَّ الاستفتاء غير صالح ونحتاجُ إلى استفتاءٍ آخَر أو أنَّ نتائج الاستفتاء غير مجُدِية – بأنَّ نتائج الاستفتاء كانت واضحةً وقانونيَّةً، وأنَّ ذلك يُعدُّ حدثًا تاريخيًّا لبريطانيا، وسوف نجعلُ من نتائج الاستفتاءِ نجاحًا لبريطانيا، كما وَعَدت بتفعيل الفِقْرة (50) من اتِّفاقيَّة "لشبونة". (وكالة BBC الإخبارية، 2017).

وعُمومًا لم تكن نتيجة الاستفتاء نهائيَّةً على الرُّغم من أنَّها عكست رغبةَ الشَّعب البريطانيّ، إذ استمرَّ المُعسكر الدَّاعم لفكرة البقاء ضِمن الاتِّحاد الأوروبيّ يُماطل ويعترض على آليَّة إجراءاتِ بدء الخروج الرسميَّة؛ للحيلولة دُون الخروج أو تأخيره، ولا سيَّما أنَّ أنصار البقاء كانوا يَرَون أنَّ مكان

بريطانيا الطَّبيعيَّ هو ضمن الاتِّحاد الأوروبِّيّ، وبناءً على ذلك احتاجت الحكومةُ البريطانيَّةُ لمُدَّةٍ تزيد على تسعة أشهر حاول فيها دُعَاة البقاء استخدامَ كافَّة المنافذ القانونيَّة للعَمل على مَنْع الحُكومة من الشُّروع في تنفيذ إرادة الشَّعب. (الياسري، 2017، 35)

حُسِم الموضوع من قِبَل الجهات التشريعيَّة والتنفيذيَّة في بريطانيا بتاريخ 2017/7/29م لصالح الشُّروع الفعليّ بتنفيذ إجراءات الخروج، وذلك وفقًا للفقرة (50) من اتِّفاقيَّة "لشبونة" الَّتي تقضي بإرسال طلبٍ رسميٍّ من الحكومة البريطانيَّة إلى مقرِّ الاتِّحاد الأوروبيّ في "بروكسل"، تطلب فيه رسميًّا إجراءاتِ التَّفاوُض بين الجانبين، وبالفعل أرسلت الحُكومة البريطانيَّة رسالةً تطلب فيها رسميًّا من الاتِّحاد الأوروبيّ البدءَ بإجراءاتِ الخُروج من الاتِّحاد الأوروبِّيّ.

أهميَّة الدراسة

تتضح أهميَّة الدراسة في جانبين، أولهما: الأهميَّة العلميَّة أو الأكاديميَّة، وثانيهما: الأهميَّة العمليَّة أو التطبيقيَّة، وذلك على النَّحو التَّالي:

أ- الأهميَّة العلميَّة (الأكاديميَّة)

تسعى هذه الدِّراسة إلى أن تُمثِّل إسهامًا مُتواضعًا في دعم المكتبة العربيَّة في مجال العلاقات الدوليَّة بصفةٍ عامَّةٍ والسِّياسات الخارجيَّة والدِّراسات الأوروبيَّة على وجه الخصوص، وذلك للأسباب التَّالية:

- تُمثِّل هذه الدراسة مُحاولةً مُتواضعةً للإضافة لحقل السِّياسة الخارجيَّة، من خلال دراسة أوجُه الاستمرار والتَّغيير في السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة كدولةٍ بارزة في العلاقات الدوليَّة تجاه أوروبَّا.
- قد تُمثِّل هذه الدراسة نقطة انطلاقٍ وأساسًا لبحوثٍ ودراساتٍ أخرى، خاصَّةً في ضوء فهمٍ أفضل للعوامل والمصالح الكامنة وراء المواقف والسِّياسات البريطانيَّة.
- تقديم إسهامٍ مُتواضعٍ في تحليل السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة بالتَّركيز على أوروبَّا.
- حداثة الموضوع، حيث تباينت الآراءُ والتَّحليلات بصدد "البريكست"، لذا لا بُدَّ أن يسعى الباحثُ إلى تحرِّي الدقَّة والموضوعيَّة.
- تركيز الدِّراسات السَّابقة على جوانب اقتصاديَّة وأحيانًا تشريعيَّة ومؤسسيَّة أكثر من تحليلات المواقف والسِّياسات الخارجيَّة البريطانيَّة.

- تتناول الدِّراسة أهم المصالح البريطانيَّة في أوروبَّا منذ انضمامها، وكذلك أدوات السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تُجاه الاتِّحاد الأوروبيّ.
- تسعى الدراسة إلى حثِّ المزيد من الباحثين على خَوْض مجال البحث في مستقبل الاتِّحاد الأوروبيّ بوَصْفِه موضوعًا حيويًّا يُركِّز على الفُرص والتحدِّيات الَّتي تُواجه السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تُجاه الاتِّحاد الأوروبيّ، ومُستقبل تلك السِّياسة.

ب- الأهميَّة العمليَّة (التطبيقيَّة)

- تسعى الدِّراسة إلى وَضْع جملةٍ من الحقائق أمام أعيُن صانع القرار العربيّ، تتمثَّل فيما يلي:

- تُمثِّل أوروبَّا إحدى أهمّ دوائر السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة، نتيجة الارتباط التاريخيّ معها. كما أنَّ المُتغيِّرات الَّتي طرأت في عَقْد التسعينيَّات من انهيار الاتِّحاد السوفيتيّ وانتهاء الحرب الباردة، وبروز كلٍّ من فرنسا وألمانيا كقُوَى صاعدة في الاتِّحاد الأوروبيّ، والتحوُّلات الَّتي شهدها من الصِّراعات الداخليَّة والتهديدات الأمنيَّة، ومراحل التوسُّع المُختلفة، كلُّ تلك العوامل من شأنِهَا أن تُؤثِّر على السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تجاه أوروبَّا.

المُشكلة البحثيَّة

تتمَحْور المُشكلة البحثيَّة حول تساؤلٍ رئيسٍ، قوامه:

ما أوجُه الاستمراريَّة والتَّغيير في السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تجاه أوروبَّا منذ "البريكست" 2016؟ وإلى أيّ الاعتبارات – الأوروبيَّة أم الأطلسيَّة – كانت تميل توجُّهات تلك السِّياسة؟

هدف البحث

تهدفُ الدراسة إلى البحث في أوجُه الاستمرار والتَّغيير في السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تجاه أوروبَّا منذ بريكست والبحثُ حول: أيّ الاعتبارات الأوروبيَّة أم الأطلسيَّة كانت تميل توجُّهات السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة خلال الفترة محلِّ الدِّراسة.

منهج البحث

وفي سبيل ذلك، اعتمدت الدِّراسة – بشكل أساسيٍّ– على **المنهج الاستقرائيّ**، الَّذي قوامُهُ مُلاحظة الواقع، بهدف تسجيل أحداثِهِ، ثم التوصُّل إلى نتائج موضوعيَّة بشأنِهِ، من خلال وَصْف الواقع في ضوء المعلومات المُتاحة، ومعرفة مُحدِّدات السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تجاه أوروبَّا على

المُستويَيْن الخارجيّ والدَّاخليّ من أجل التوصُّل لنتائج تتعلَّق بسياسة بريطانيا الخارجيَّة تجاه الاتِّحاد الأوروبيّ. وكذلك، **مدخل صُنْع القرار**، حيث اهتمَّت الدِّراسة بالسِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة تجاه أوروبَّا، بالإضافة إلى كيفيَّة تعامُل صانع القرار البريطانيّ مع أوروبَّا قبل وبعد "البريكست"، بالإضافة إلى **مدخل المصلحة القوميَّة**، حيث تمَّت دراسةُ أهمّ المصالح البريطانيَّة في أوروبَّا، والَّتي يُمكن من خلالها تفسيرُ تلك السِّياسة تجاه الاتِّحاد الأوروبّيّ، وأخيرًا، **المنهج التحليليُّ** الَّذِي تمَّ من خلاله دراسةُ قرارات السِّياسة الخارجيَّة وتحليلها على أساس الظُّروف والدَّوافع الَّتي أدَّت إلى اتِّخاذها.

الدِّراسات السَّابقة

1. التَّداعيات السِّياسيَّة لخروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيّ (عطا الله، 2017)

تناولت الدِّراسة الجهود الأوروبيَّة لتوحيد أوروبَّا بعد الحرب العالميَّة الثَّانية بدايةً من عام 1951م، واستمرَّ ذلك إلى عام 2016م، حيث تمَّ إجراء استفتاءٍ جديدٍ في يونيو عام 2016 على العضويَّة، كانت نتيجتُهُ في صالح مُعسكر الخروج. ويتناولُ أيضًا السِّيناريوهات السِّياسيَّة المُتوقَّعة، والوقوف على دور السِّياسة الخارجيَّة لبريطانيا بعد التَّصويت لخروجها.

2. نيجل كولين، روايات البريكست الماضي والحاضر: فَهْم الخيارات: التَّهديدات والفُرَص في الانفصال عن الاتِّحاد الأوروبيّ. (Culki ، 2018)

يُناقش هذا الكتاب التَّهديدات والفُرَص فيما يتعلَّق بخروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيّ، ويُلقي الضوء على عمليَّة "البريكست" في سياقٍ تاريخيٍّ وتداعياتها على دور بريطانيا عالميًّا.

3. الانسحاب البريطانيُّ من الاتِّحاد الأوروبيّ: دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنيَّة والاقتصاديَّة. (حميد، 2019)

تهدفُ هذه الدِّراسة إلى تسليط الضَّوء على إشكاليَّة الانسحاب البريطانيّ من الاتِّحاد الأوروبيّ، من خلال التطرُّق لأهمّ الانعكاسات والتَّداعيات الَّتي قد تُخلِّفها عمليَّة الانسحاب على المُستويَيْن الأمنيّ والاقتصاديّ.

موضوع الدراسة

يتناول هذا البحثُ رؤيةً تقويميَّةً لأهم الفُرَص والتَّحدِّيَات الَّتي واجهتْهَا بريطانيا بعد قرار "بريكست" في الفترة المُمتدَّة من 2016 وحتَّى 2020م، حيثُ بدأت حقبةٌ جديدةٌ من الصُعوبات الَّتي تُصاحب عمليَّة الخُروج من الاتِّحاد الأوروبيّ بعد عُضويَّةٍ دامت أكثر من 40 عامًا، وشَملت كافَّة المجالات الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة، وغيرها. وكذلك مُستقبل العَلاقات بين بريطانيا والاتِّحاد الأوروبِّيّ بعد "بريكست"، وذلك على النَّحو التَّالي:

المحور الأول: تداعيات "بريكست": الفُرص والتَّحديات

أ) رؤيةٌ تقويميَّةٌ لتداعيات "بريكست" (الفُرص)

لابُدَّ في هذا الصَّدد من الإشارة إلى أنَّ بريطانيا تتمتَّع بوضعٍ مُميَّزٍ داخل الاتِّحاد الأوروبيّ، وذلك لثِقَل دورها السِّياسيّ والتَّاريخيّ في العديد من القضايا، ومنها:

- حصلت بريطانيا في عام 2012 على العديدِ من الامتيازاتِ بضَغْطٍ من رئيس الوُزَراء "ديفيد كاميرون"، ومنها إعفاءُ بريطانيا من الاتِّفاق الماليّ الأوروبيّ بعد اعتراضها على البندِ الثَّالث الَّذِي يُتيح للمَحكمة الأوروبيَّة صلاحيَة مُراقبة المُوازنات المحلِّيَّة، وفَرْض عُقوباتٍ بمقدار (0.1 %) من النَّاتج المحلِّيّ على كلّ دولةٍ ترفُض تطبيقَ الميزانيَّة المُتوازنة.
- هُنالك أربعة استثناءاتٍ من قوانين الاتِّحاد الأوروبِّيّ لا تُطبَّق على بريطانيا، هي: ميثاقُ الحُقوق الأساسيَّة، والسِّياسة النقديَّة الاقتصاديَّة بمُوجب بُروتوكول (25) من اتِّفاقيَّة "ماستريخت" (الحديثي، 1996) والحُرِّيَّة والأمن والعدالة بمُوجب بُروتوكول (36) من مُعاهدة "لشبونة"، والأهمُّ استثناءٌ من بَنْد حُريَّة تنقُّل الأشخاص في منطقة "شنجن" بمُوجب بروتوكول (19) من مُعاهدة "لشبونة". (Article (50) Consolidated versions of the treaty on European Union، 2009)

انصياع الاتِّحاد الأوروبِّيّ في 2016/2/19 لمَطالب بريطانيا الأربعة:

1) "اليورو" ليست العُملة الوحيدة للاتِّحاد.
2) بريطانيا غير مُلزمة باندماجٍ سياسيٍّ أوروبِّيٍّ أبعد ممَّا يُتيحه الوضع القائم.

3) تَقْييد حصول المُهاجرين من دُوَل الاتِّحاد على إعاناتٍ اجتماعيَّةٍ خلال السَّنوات الاربع الأُولى من إقامتِهم.

4) منح البرلمانات الوطنيَّة مزيدًا من السُّلطة في الاعتراض على تشريعات "بروكسل" في حال رَفْض (55%) من أعضاء البرلمانات الوطنيَّة إقرار التَّشريع. (ذكر الله، 2016، 2)

يعتقد الكثيرُ من دُعاة مُعسكر الخُروج أنَّ بريطانيا فَقَدت سيادتَها واستقلاليَّتَها بسبب انضِمَامها للاتِّحاد الأوروبيّ، وأنَّ ذلك أضعفَ من مكانتِها بالعالم، وفَرَض عليها قُيودًا سياسيَّةً واجتماعيَّةً وثقافيَّةً، علمًا أنَّها دولةٌ ذات إرثٍ حضاريٍّ وتاريخيٍّ معروف، وأنَّ خُروجها من الاتِّحاد الأوروبيّ سيمنحُها حُريَّةً واستقلاليَّةً ممَّا ينعكس إيجابًا على مُستقبلها. ويُوجَد لها العديدُ من الفُرص والإيجابيَّات.

فبسبب خُروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيّ أصبح هناك بعضُ الخطوط الرَّئيسةِ لسياسة بريطانيا المُستقبليَّة، ودور رجال الدَّولة في أعقاب نتيجة الاستفتاءِ يجبُ أن يكون تحويلَ السَّلبيَّات إلى فُرَصٍ إيجابيَّةٍ وبذلك فإنَّ هدف بريطانيا هو إنجاح الخُروج من الاتِّحاد الأوروبّيّ، وذلك على النَّحو التَّالي:

- **أوَّلًا: حصول بريطانيا على استقلاليَّتها وسيادتها**

فَقَدت بريطانيا سيادتَها واستقلالها؛ بسبب انضمامها للاتِّحاد الأوروبيّ، وضَعُفت مكانتُها العالميَّة، ولذلك فإنَّ خروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبّيّ سيمنحُها مُرونةً ومجالَ عملٍ أوسع وحرِّيَّةً في ضوء ظهور لاعبينَ وفاعلين جُددٍ على السَّاحة الدَّوليَّة، ممَّا يُمكِّنها من رسم سياساتِهَا بمعزلٍ عن الاتِّحاد الأوروبّيّ؛ لكونها ستسترجِعُ سيادتَها الكاملة، وستكُونُ قراراتُها مُنسجِمةً مع ما يخدمُ مصالحها فقط، ولكنْ في الوقتِ نفسِهِ تسعى بريطانيا إلى إقامة علاقاتٍ بنَّاءةٍ مع دُوَل الاتِّحاد الأوروبّيّ، بحيثُ تضمنُ للطَّرفين تحقيقَ المصالح المُشتركة. وكذلك حريَّتُها وسيادتُها في اتِّخاذ القرارات السِّياسيَّة وغير السِّياسيَّة بمعزلٍ عن تدخُّلات الاتِّحاد الأوروبّيّ الَّتِي تَفرِضُ عليها – كونها دولةً عضوًا فيه – التَّحاوُر مع الاتِّحاد الأوروبّيّ قبل اتِّخاذ أيّ قرار ممَّا يجعلُها مُقيَّدةً بحزمةٍ من اللَّوائح والقوانين العَابرة للمحلِّيَّة، والَّتِي شرَعَها الاتِّحاد الأوروبّيُّ، يُفرَض عليها العملُ بمُوجبها، ووفقًا لتوجُّهاته. (John Bew ، 2016)

كما كانت تلك القُيُود المفروضة على بريطانيا تَضَعُها في مواقفَ مُحرجةٍ أمام حُلفائها الآخَرين، وخاصَّةً الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة الَّتِي تُعَدُّ من أكثر حُلفائها الاستراتيجيّين، مثالُ ذلك: موقفُ بريطانيا من غَزْو العراق في عام 2003، إذْ عَمِلت مع الولاياتِ المُتَّحدة بمعزلٍ عن الاتِّحاد الأوروبّيّ؛ لذا، فإنَّ

خُروجَ بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبِّيّ سيجعلُ لها القُدرة أن تَقُود نفسَها باستقلاليَّةٍ دُون هذه القُيُود؛ ممَّا سينعكِسُ إيجابيًّا على مُستقبلها. كما يُمكنها استعادة علاقاتِها مع حُلفائها القُدامى، وقد يُعزِّز موقفها في المجتمع الدَّوليّ على كافَّة المُستويات، ولا سيَّما أنَّها ما زالت تتزعَّم مجموعةَ دُوَل الكُومنولِث. (John Bew ، 2016)

- **ثانيًا: تحرُّر بريطانيا من مركزيَّة صُنع القرارات في "بروكسل"**

ارْتَأت بريطانيا أنَّها لم تكن مُضطرَّة للمُوافقة على كثير من قرارات الاتِّحاد الأوروبيّ الَّتي تتمُّ تحت قواعد (تَصْويت من الأغلبيَّة المُختصَّة)، حيثُ يعتمد عددُ التَّصويت على حجم البلد، وذلك يعني أنَّ بعض البُلدان قد تَكُون مُجبرة على قَبُول القرارات الَّتي تختلِفُ معها، خُصوصًا ما يتعلَّق بميزانيَّة الاتِّحاد الأوروبِّيّ وغيرها، وتَمْويل مُوظَّفِي الاتِّحاد الَّذِين يبلُغُ عددُهم نحو (55) ألفَ مُوظَّفٍ من العاملين في الخِدمة المدنيَّة فضلًا عن المُستشارين والمُتعاقدين، حيثُ إنَّ عُضويَّة بريطانيا داخل الاتِّحاد الأوروبِّيّ تُلزِمها بتمويل نظامِ دَفْع الرَّواتب وتَوْفِير التَّعاقُد للمُوَظَّفين العاملين في الاتِّحاد الأوروبِّيّ.

أمَّا فيما يتعلَّق بنسبة إسهام بريطانيا في ميزانيَّة الاتِّحاد الأوروبِّيّ الَّتي يستنِدُ عليها مُؤيِّدو المُغادرة في حقيقة الأمر فإنَّ كُلَّ دولةٍ كانت تُسهم في ميزانيَّة الاتِّحاد تُحدِّد نسبةً إلى حجم اقتصادِها وحجمِها من حيثُ المساحة وعدد السُّكَّان، وإذا ما قُورِن بين إسهام الدُّوَل الأعضاء بالنِّسبة لحَجْمها واقتصادِهَا فإنَّ بريطانيا ستكونُ الأخيرة. (وكالة BBC الإخبارية، 2007)

وبالتَّالي، فإنَّ مُجمل الإسهامات الماليَّة الَّتي تُقدِّمها بريطانيا مُقابل عضويَّتها في الاتِّحاد الأوروبِّيّ تبلغ (17.8) بليون جُنيهٍ إسترلينيٍّ، لكنَّها لحُسْن الحظِّ لا تدفَعُ المبلغَ بكاملِهِ، وذلك يعودُ للمُفاوضات الَّتي أَجْرَتْها رئيسةُ الوُزَراء "تاتشر" مع الاتِّحاد الأوروبِّيّ عام 1984، والَّذي نتجَ عنهُ تخفيضُ إسهاماتِ بريطانيا الماليَّة إلى (12.9) بليون جُنيهٍ إسترلينيٍّ؛ أي: ما يُساوي (200) جُنيهٍ إسترلينيٍّ عن كلِّ فردٍ يعيشُ فيها. كما أنَّ عائدات بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبِّيّ – أي: ما تستفيدُ منه من تلك الأموالِ– قليلٌ جدًّا، ولا سيَّما أنَّ الاتِّحاد الأوروبِّيَّ يستنفذُ جزءًا كبيرًا من إسهاماتِ الدُّوَل لدَعْم الزِّراعة في دُوَل الاتِّحاد الأوروبِّيّ، وأنَّ بريطانيا لا تُعدُّ واحدةً من البُلدان الزراعيَّة بسبب طبيعة أرضِهَا ومُناخها، لذلك لا تحصُلُ على الدَّعم في هذا القِطَاع، فضلًا عن ذلك فإنَّ جُزءًا كبيرًا من إسهامات الدُّوَل الأعضاء في الاتِّحاد الأوروبِّيّ تُعدُّ بمنزلة ميزانيَّةٍ تشغيليَّةٍ لأجهزة الاتِّحادِ الأوروبِّيّ البالغة (147) بليون يُورو،

علاوةً عن ذلك فإنَّ بريطانيا تُعَدُّ ثالث أكبر دولةٍ من مجموع الدُّوَل (28) في دَفْع الإسهامات بعد ألمانيا وفَرَنسا. (Asa Bennett ، 2017)

- ازدياد تدفُّق المُهاجرين إليها؛ بسبب قوانين الاتِّحاد الأوروبّيّ الَّتي تسمحُ بحرِّيَّةِ الحركة والعَمَل دُون قُيودٍ لمُواطنِي الاتِّحاد الأوروبّيّ، فأثَّر ذلك بشكلٍ واضحٍ على مُستوى المَعِيشة والنَّسيج الاجتماعيّ فلا تخلُو الهجرة إلى بريطانيا من الاتِّحادِ الأوروبّيّ أو حتَّى من خارج الاتِّحاد من فوائد اقتصاديَّة، ففي دراسةٍ قدَّمها الخبيران البريطانيَّان (دوستمان، وفراتيني) في عام 2013 عن نسبةِ الإسهامات الماليَّة للمُهاجرين إلى بريطانيا، إذ وَجدُوا أنَّ المُهاجرين من الاتِّحاد الأوروبّيّ إلى بريطانيا لديهم إسهاماتٌ إيجابيَّة في الميزانيَّة في حين أنَّ المُهاجرين من غير الاتِّحاد الأوروبيّ والسُّكَّان الأصليّين للمملكة المُتَّحدة لم تكن لديهم إسهاماتٌ إلا بالقدر اليَسِير. وفي الأعوام (2001– 2011) بلغت الإسهامات الماليَّة الصَّافية للمُهاجرين الَّذين وصلُوا بعد عام 1999 إلى بريطانيا بنحو (22.1) مليار جُنيهٍ إسترلينيّ. (The Guardian News ، 2013)
- فمع توجُّهات أوروبَّا نحو الاندِمَاج على اعتبار أنَّ الاتِّحاد الأوروبّيَّ يُشكِّل اتحادًا سياسيًّا وسُوقًا مُوَحَّدًا، الأمر الَّذِي يجعل بريطانيا في مصافِّ الدُّوَل الأُخرى دون امتيازاتٍ، ويضطرُّها إلى التخلِّي عن بعض سيادتها وسُلطاتها لصالح البرلمان الأوروبّيّ. وبإمعان النَّظر نجدُ أربعة استثناءاتٍ من قوانين الاتِّحاد الأُوروبيّ لا تنطبقُ على بريطانيا، هي: ميثاقُ الحقوق الأساسيَّة والسِّياسة النقديَّة والاقتصاديَّة بمُوجب بروتوكول (25) من اتِّفاقيَّة "ماستريخت"، والحُريَّة والأمن والعدالة بمُوجب بروتوكول (36) من مُعاهدة "لشبونة"، والأهمُّ حُريَّة تنقُّل الأشخاص في مَنطقة "شنجن" بمُوجب بروتوكول (19) من مُعاهدة "لشبونة"، وقد يعودُ السَّبب في ذلك لحساسيَّة هذه القضايا عند البريطانيّين. وهذا يعني أنَّ بريطانيا ليست عضوًا في منطقة "اليورو" ولا عضوًا في اتِّفاقيَّة "شنجن" الَّتي تنصُّ على حُرِّيَّة تنقل مُواطني الاتِّحاد بحُرِّيَّةٍ عبر حدود الدُّوَل الأعضاء. ولذلك تستقبلُ بريطانيا أعدادًا قليلة من مُواطني الاتِّحاد مُقارنةً ببقيَّة دُوَل الاتِّحاد. وبهذا الصَّدَد تُشير بعضُ المصادر إلى أنَّ التَّشريعات البريطانيَّة في الوقت الحاليّ تُمثِّل (35%) منها تشريعات محليَّة، و(65%) تتعلَّق بتشريعاتٍ خاصَّةٍ من مُؤسَّسات الاتِّحاد الأوروبّيّ التشريعيَّة (البرلمان والمجلس الأوروبّيّ) وتتركُ للبرلمانات الوطنيَّة مساحةً حركة في كيفيَّة تطبيقها. (ناصر، 2016)

- **ثالثا: القوة النَّاعمة ودبلوماسيَّة مُتعدِّدة الأطراف**

تتحدَّد مكانة بريطانيا في العالم من خلال الدَّوائر المُتداخلة الَّتي تنتمِي إليها بريطانيا؛ اعتمادًا على عدد الدَّوائر الَّتي تنتَمِي إليها، منها عضويَّة دائمةٌ في مجلس الأمن بالأُمَم المُتَّحدة، والكُومنولِث، وحلف النَّاتو والاتِّحاد الأوروبِّيّ (قبل بريكست)، وكلُّ دائرة تتداخَلُ مع الأُخرى. ولم تَعُدْ بريطانيا قُوَّةً إمبرياليَّةً عُظمى بل أصبحت قُوَّةً اقتصاديَّةً وعسكريَّة مُتوسِّطة، ولكن أقلَّ قُوَّة من الولايات المُتَّحدة والصِّين والهند ودُولٍ ناميَةٍ كثيرة. وتُعَدُّ بريطانيا من مُؤسِّسي جميع الدَّوائر ما عدا الاتِّحاد الأوروبِّيّ، فضلًا عن القُوَّة النَّاعمة كبديلٍ للسياسة الخارجيَّة الصُّلبة، وتَسْعى بريطانيا جاهدةً لترسيخ نسقٍ عالميٍّ مُتعدِّد الأقطاب؛ لتعويض خسارتِهَا المُطَّردة للتَّأثيرِ النِّسبيّ في العالم. (Watt CVO ، 2016)

- **رابعًا: اقتصاديًّا وتجاريًّا وماليًّا**

سيُمكِّنُ الانسحابُ بريطانيا من إقامة علاقاتٍ اقتصاديَّة مع الاتِّحاد الأوروبِّيّ، لكن دُون الخُضوع لقوانين الاتِّحاد الأوروبِّيّ، وإمكانيَّة عقد اتفاقيَّاتٍ اقتصاديَّة وتجاريَّةٍ جديدةٍ مع دُوَل العالم، ولا سيَّما مع الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة والهند والصِّين ودُوَل الخليج.

فضلًا عن مَسَاعي إقامة منطقةٍ تجاريَّةٍ حُرَّةٍ، كما جاء الميزانُ التِّجاريُّ بين الاتِّحاد الأوروبِّيّ وبريطانيا في صالح بريطانيا، حيث حقَّقت بريطانيا من هذه التِّجارة مصالح اقتصاديَّةً كثيرةً منذ دُخولها إلى السُّوق الأوروبيَّة المُشتركة، فحِصَّة الصادرات البريطانيَّة الَّتي تذهبُ إلى الاتِّحاد الأوروبِّيّ أكبر من وارداتِهَا من الاتِّحاد الأوروبِّيّ، خاصَّةً في قطاع الخِدْمات. (العبودي، 2019، 57)

ويُمكن اعتبار خروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبِّيّ نتيجةً منطقيَّةً، نظرًا لطبيعة الالتزاماتِ والتَّكاليف الَّتي تتحمَّلُها؛ بسبب المُشاركة مع دُوَل الاتِّحاد الأوروبِّيّ الأُخرى في مجال الأمنِ والتِّجارة والهجرة، حتَّى أصبحت بريطانيا بعد استفتاءِ الخُروج تتحرَّك باستقلاليَّةٍ وحُريَّةٍ أكثر على المُستوى الاقتصاديّ، وبدأت بالانفتاحِ بصُورةٍ أكبر على باقي دُوَل العالم الَّتِي ليست من أعضاء الاتِّحاد الأوروبِّيّ، مع إمكانيَّة أن تكون حلقَةَ الوصلِ بين تلك الدُّوَل والاتِّحاد الأوروبِّيّ، وتشجيع فكرة إبرام اتِّفاقيَّاتٍ ثُنائيَّةٍ ومُتعدِّدة معها وفقًا لمصالحها.

كما أنَّ بريطانيا تعتمدُ على صادراتِ دُوَل الاتِّحاد الأوروبِّيّ لها أكثرَ من صادراتِهَا لدُوَل الاتِّحاد الأوروبِّيّ. وهذا يعني أنَّه في حال خُروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبِّيّ فإنَّ ذلك سيفتحُ لها بابَ التَّعامُل التِّجاريّ مع الدُّوَل من غير الاتِّحاد الأوروبِّيّ لتغطية حاجاتِها الاستيراديَّة. فضلًا عن

ذلك فإنَّ كَوْن بريطانيا عُضوًا في مُنظَّمة التِّجارة العالميَّة فإنَّ ذلك يُمكِّنها من الدُّخول إلى السُّوق الأوروبيَّة، والتَّعامُل مع الدُّوَل الأوروبيَّة وفقًا لقوانين مُنظَّمة التِّجارة العالميَّة لحين إبرام اتِّفاقيَّات ثُنائيَّة أو مُتعدِّدة مع دُوَل الاتِّحاد الأوروبّيّ؛ مِمَّا يُعزِّز فكرة عدم خسارة بريطانيا الكَثِير من حِصَصها التجاريَّة. (Ottaviano & Dhingra ، 2016، 22)

وتُعدُّ لندن من أهمّ العواصم الماليَّة في العالم، ومركزًا لتصدير الخِدْمات المصرفيَّة والماليَّة، فضلًا عن عامل اللُّغة الَّذِي أصبح من القواعد الأساسيَّة الَّتي تُبْنَى عليها العلاقات التِّجاريَّة والماليَّة، واليوم ما يُقارب نصفَ المُؤسَّسات الماليَّة والمصرفيَّة العالميَّة جعلت من "لندن" مقرًّا لها؛ لكونِها دولةً عُضوًا في الاتِّحاد الأوروبّيّ، بذلك تستوعبُ أكثر من مليونَيْ شخصٍ يعملون في بريطانيا في المُؤسَّسة الماليَّة، مِن ضمنها (البُنوك، وشركات التأمين، وشركات الإدارات الماليَّة والقانونيَّة).

- **خامسًا: على المُستوى الأمنيّ**

لم يُضْعِف خروجُ بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبّيّ من إمكانيَّاتها العسكريَّة حيث تُعَدُّ بريطانيا إحدى الدُّوَل المُؤسِّسة لحلف "النَّاتو" عام 1949، وتُعَدُّ حليفًا استراتيجيًّا للولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة الَّتي تَمْلك التَّأثير الأكبر في الحِلف، لذلك فهي ليست بحاجةٍ إلى أن تكون ضِمن مَشروعِ قُوَّةٍ دفاعيَّةٍ عسكريَّةٍ مُشتركةٍ للاتِّحاد الأوروبيّ وهو ما تَسعى إليه بقُوَّةٍ كلٌّ من ألمانيا وفرنسا، لكنَّ بريطانيا كانت إحدى الدُّوَل الَّتي عارضتْ هذا المَشْروع الَّذِي يجعلُ الاتِّحاد الأوروبّيَّ يُنافس حلف "النَّاتو"، كما أنَّها لا تجد ضرورةً لزيادة الالتزامات الماليَّة الَّتي تدفَعُها الدُّوَل الأعضاء للاتِّحادِ الأوروبّيّ من خلال استحداث جيشٍ أوروبّيّ أو أيّ صيغةٍ عسكريَّةٍ أُخرى خارج إطارِ الحِلف. (الياسري، 2017، 82)

وعُمومًا فإنه لا يُمكن التنبُّؤ بكلّ الفُرَص، أو توقُّع كيفيَّة تطوُّر الشُّؤون الدوليَّة بالطريقة الَّتي يُمكن أن تَستفيدَ المملكة المُتَّحدة منها. ويعتمدُ نجاحُ خروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيّ بشكلٍ كبيرٍ على كيفيَّة عمل بريطانيا في السَّنوات التَّالية للاستفتاء؛ أي: مِن بعد 2016م. (John Bew ، 2016، 2)

ب) رُؤية تقويميَّة لتداعيات "بريكست" (التَّحدِّيات)

قد يُوجد العديدُ من المخاطر والسلبيَّات لخُروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيّ:

- **أوَّلًا: عَدْوى الخُروج وخُطورة تفكُّك الاتِّحاد الأوروبيّ**

قد تدفعُ بريطانيا –بخروجها– دولًا أُخرى في الاتِّحاد الأوروبّيّ لأن تَحذُوَ حَذْوها في الخُروج؛ بسبب الضُّغوطات الشعبيَّة الَّتي تُواجهها بطلب الخُروج من الاتِّحاد، وقد يُؤدِّي إلى حُدوث حالةٍ من الانقسام والتخبُّط في التَّعامُل مع تداعيَاتِ هذه الأزمَةِ، وإيجاد الحُلول المُناسبة؛ لتجنُّب تكرارِهَا مع دُوَلٍ أُخرى.

وقد يُؤدِّي الخُروج إلى تَغْييرات جيوسياسيَّةٍ للمنطقة برُمَّتِها، أو حتَّى تفكُّك الاتِّحاد الأوروبيّ، وإعادة تشكيلِهِ وفقًا لرُؤَى جديدةٍ تنسجمُ مع تطلُّعات الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة. (Francilla Henderson , 2017 , 10)

كما أنَّ ضَعْف الاتِّحاد الأوروبيَّ نتيجةَ هذا الخُروج قد يُؤدِّي في النِّهاية إلى تفكُّكِه، وهو تَحَدٍّ كبيرٌ ؛ نظرًا لكون بريطانيا تُمثِّل إحدى الدُّوَل الثَّلاث الكُبرى إلى جانب ألمانيا وفرنسا، وتتمتَّعُ بثِقَلٍ سياسيٍّ واقتصاديٍّ كبير داخل الاتِّحاد الأوروبّيّ، فضلًا عن تأثير هذا الخُروج في مجالِ عمل الاتِّحاد الأوروبيّ، خُصوصًا في توازُن القُوَّة وصناعة القرار، وعلى سبيل المِثَال يتحدَّد في المجلس الأوروبيّ التصويتَ بناءً على نسبة عدد السُّكَّان، وبالتَّالي يأتي خُروج بريطانيا في مصلحةِ زيادةِ نُفوذ الدُّوَل الكُبرى على حساب الدُّوَل الصُّغرى.

- **ثانيًا: من النَّاحية الاقتصاديَّة والماليَّة**

- ارتأى بعضُ المُحلِّلين أنَّه قد تحدث حالة انكِماشٍ اقتصاديٍّ في بريطانيا تُؤدِّي إلى تراجُع مُعدَّلات النموِّ، ممَّا يُؤثِّر سلبًا في الحركة الاستثماريَّة وأسعار العقارات، وكذلك ما يخصُّ صادرات بريطانيا إلى الاتِّحاد الأوروبيّ، والَّتي تُمثِّل 45% من إجماليّ صادراتِها، فضلًا عن هُبوطٍ في قيمة الجُنيه الإسترلينيّ مُقابل الدُّولار، ومن المُتوقَّع أن يُؤدِّي الخُروج إلى تراجُع النموِّ العالميّ بنسبةٍ تتراوحُ بين النِّصف و1% وفق صُندوق النَّقد الدوليّ.
- يُمثِّل خروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيّ صدمةً للأسواق الماليَّة الدوليَّة ولأسواق العُمُلات في فترةٍ كانت تشهد تحسُّنًا لعُملة "اليورو" مُقابل "الدُّولار"، فخروجُها كان غيرَ مُتوقَّعٍ؛ لأنَّ المُؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة كانت تُرجِّح بقاءها في الاتِّحاد الأوروبيّ.
- إنَّ حالة عدم الاستقرار في سعر الصَّرف والانخفاض السَّريع في قيمة العُملة في بريطانيا أَوْجَدت حالةً من قلَّة الثِّقة بين المُستثمرين، سواء أكان ذلك من شَرِكات القِطَاع الخاصّ أم الأفراد، ممَّا

أدَّى إلى الترقُّب الحَذِر الَّذي انعكس سلبًا على سُوق الاستثمار وسُوق الأوراق والتَّداوُلات المصرفيَّة في بريطانيا، وانخفضت نسبةُ التَّداوُلات في العُملة البريطانيَّة، وقام الكثيرُ من المُستثمرين بتأجيل مَشَاريع استثماراتهم، وبكافَّة أشكالِها لحين حَسْم توجُّهات بريطانيا بهذا الخُصوص (رضا، 2011، 150).

- قد تنعكسُ حالة عدم الاستقرار وخُروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيّ دُون الوُصُول إلى تسويَةٍ تفاوُضيَّةٍ مع الاتِّحاد الأوروبيّ سلبًا على القطاع الماليّ فيها، وبالتَّالي، احتمال خسارة "لندن" لمركزها بوَصْفِها ثانِيَ مركزٍ ماليّ عالميّ بعد "نيويورك"، حيثُ تُسيطِر على 40% من سُوق العُملات، وإلى 45% من سُوق التَّداوُل ب"اليورو". كما أنَّ خُروج بريطانيا من الاتِّحاد قد يُؤدِّي إلى انتقال الشَّركات والمصارف إلى مُدُنٍ أقرب من الاتِّحاد، مثل: (فرانكفورت، وباريس وبروكسل). فمن أهمِّ العوامل الَّتي عزَّزت دور بريطانيا الماليَّ في العالمِ هي أنَّها كانت دولةً عُضوًا في الاتِّحاد الأوروبيّ، وبعد خُروجها سوف تخسرُ هذه المكانة وقد يُؤدِّي ذلك إلى ضعفٍ في الاستثمار الماليّ والمصرفيّ، فضلًا عن حالة الانكِمَاش المُصاحبة لذلك والمُتمثِّلة في إمكانيَّة غلق العديد من المُؤسَّسات المصرفيَّة والماليَّة، وتسريح العديد من المُوظَّفين في تلك القطاعات، ممَّا ينعكس سلبًا على وارداتِهَا والنَّاتج المحليّ الإجماليّ جرَّاء ذلك. لذا، يَجدُر ببريطانيا مُستقبلًا دراسة البُعد الاستراتيجيّ للقطاع الماليّ مع الاتِّحاد الأوروبيّ، والعمل على حِفْظ المكَانة الماليَّة للندن تحديدًا.

المحور الثَّاني: أنماط العلاقات المُستقبليَّة بين بريطانيا والاتِّحاد الأوروبيّ بعد "بريكست"

يُمكن للعَلاقة بين بريطانيا والاتِّحاد الأوروبيّ أن تتَّخِذ نَمَطين جوهريَّين، هما: انقطاعُ العلاقةِ بين بريطانيا والاتِّحاد الأوروبيّ، والاستمراريَّة في العَلاقة بين الطَّرفين. والاستمراريَّة لا تعنِي – بأيّ شكلٍ من الأشكال– بقاء بريطانيا داخل الاتِّحاد وكأنَّ شيئًا لم يكُن، بل تعني ارتباطَ بريطانيا بالاتِّحاد عن طريق بقائِها داخل السُّوق الأوروبيَّة المُوَحَّدة (EEC)، أو البقاء والمُشاركة في السِّياسة الخارجيَّة والأمنيَّة المُشتركة (CFSP) للاتِّحاد الأوروبيّ، أو أيّ جانبٍ آخر يجعلُها مُرتبطةً ومُستمرَّة بعلاقتِهَا مع الاتِّحاد الأوروبيّ أُسوةً بالدُّوَل الَّتي تقعُ ضمن حُدود الاتِّحاد الأوروبيّ؛ لكنَّها ليست عُضوًا فيه،

مثل: (سويسرا، والنُّرويج) وهذا ما سيتمُّ التطرُّق له تفصيلًا، حيثُ يتضمَّن كلُّ نمطٍ عددًا من الخيارات والسِّيناريُوهات المُقترحة. (العبودي، 2019، 94)

النَّمط الأوَّل: استمراريَّة العلاقات بين بريطانيا والاتِّحاد الأوروبيّ

هنا لا بُدَّ من الإشارة إلى أهمِّ الاحتمالات أو السِّيناريُوهات المُتوقَّعة الَّتي من المُمكن أن تلجأ إليها بريطانيا للاستفادة من الاتِّحاد الأوروبّيّ اقتصاديًّا، ولا يعني خُروج بريطانيا: انفصالَها تمامًا عن الاتِّحاد فأمامَها خياراتٌ مُتعدِّدة، أبرزُها ما يأتي:

- **السِّيناريو الأوَّل: النَّموذج النُّرويجيُّ**

يَفترِضُ أنصار هذا السِّيناريو أن تُغادر بريطانيا الاتِّحاد الأوروبيَّ مع بقائها في المنطقة الاقتصاديَّة الأوروبيَّة، وأنَّ هذا الوضع سيُعطي حقَّ الانضمام إلى السُّوق الأوروبيَّة المُوَحَّدة، مع إمكانيَّة الدُّخول إلى بعض الخِدمات الماليَّة، ولكنَّ تَحرُّرها من قواعد الاتِّحاد الأوروبيّ الخاصَّة بالسِّياسات الزراعيَّة ومسائل العدالة والشُّؤون الداخليَّة وغيرها. وهذا لن يَرُوق للمملكة المُتَّحدة بحَسبِ أحد المُراقبين؛ لأنَّه يضطرُّها إلى الخُضوع لتشريعاتٍ لم تُصوَّت عليها. فهذا الوضعُ في رأيِهِ يُلائم النُّرويج، لأنَّها بلد صغير، ولديه مواردُ ماليَّةٌ ضخمة بسبب مَخزُونِهِ من البترول، وليست لديه طُمُوحات عالميَّة، في حين أنَّ بريطانيا هي أكثر تبعيَّة من ذلك في مجال الخِدْمات ولديها طُموحاتٌ عالميَّة، وهذا يُعقِّد عليها الأمر. وفي المُقابل ينبغي أن تخضع بريطانيا – في حالةِ ما انضمَّت إلى الفضاء الأوروبيّ– لأغلب قواعد الاتِّحاد الأوروبيّ، ومنها: الإسهام في الميزانيَّة الأوروبيَّة الَّتي تُشكِّل نحو 1% من النَّاتج الدَّاخليّ الخام لمُجمل بُلدان الاتِّحاد الأوروبيّ، وحُريَّة حركة السِّلع والأشخاص، الأمر الَّذِي لا ترغبُ فيه بريطانيا، حيث تتحفَّظ على تنقُّل الأشخاص إليها. (سلوى، 2016، 112)

- **السِّيناريو الثَّاني: النَّموذج السويسريُّ: (نموذج الاتِّفاقات الثُّنائيَّة)**

جديرٌ بالذِّكر أنَّ سويسرا بلدٌ ليس عُضوًا في الاتِّحاد الأوروبّيّ، لكنَّها تملكُ مُعدَّلات نُموٍّ اقتصاديٍّ وناتجًا إجماليًّا محليًّا أفضل من بريطانيا، ومُعدَّلات بطالةٍ أقلَّ من بريطانيا، وعُملة أقوى من الجُنيه الإسترلينيّ يقولُ النَّاخب البريطانيُّ: "حسنًا، لنُجرِّب النَّموذج السويسريَّ". ويفترضُ أنصار هذا السِّيناريو إبرام اتِّفاقيَّاتٍ تجاريَّةٍ وذلك عن طريق التَّفاوُض على أساسٍ قِطَاعيٍّ؛ أي: أنَّ بريطانيا قد تحصُل على حقِّ الدُّخول المُباشر إلى السُّوق الأوروبيَّة المُشتركة من خلال اتِّفاقيَّات ثُنائيَّة مُتنوِّعة، وأنَّ

هذا الإجراء يحتاجُ إلى إعادة المُفاوضات على اتِّفاقيَّاتٍ ثُنائيَّةٍ مُتعدِّدة مع الاتِّحاد الأوروبيّ، الأمر الَّذِي يحتاجُ إلى سنواتٍ عديدة.

- **السِّيناريو الثَّالث: النَّموذج الكَنَديُّ**

بحسب بعض المصادر يُفضِّل مُؤيِّدو "البريكست" إبرام اتِّفاقٍ للتَّبادُل الحُرّ بين بريطانيا والاتِّحاد الأوروبيّ شبيهٍ بالَّذي وقَّعه الاتِّحاد مع كَنَدا "الاتِّفاق الاقتصاديّ والتِّجاريّ الشَّامل" (CETA)، وينُصُّ على إزالة 99% من الرُّسوم الجُمركيَّة. ويقولون: إنَّ مثل هذا الاتِّفاق يَسْمَح لبلدهم بإيجادِ تبادُلٍ تجاريّ واسع مع الاتِّحاد الأوروبيّ، وحُريَّة تفاوُض مُباشرٍ مع بُلدانٍ أُخرَى، مثل؛ الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة والبُلدان الصَّاعدة. وهناك مَن يستبعدُ أن تُوافِق بريطانيا على مثل هذا الاتِّفاق، لأنَّه لن يمنحَها موقفَ قُوَّةٍ، لكونه –على سبيل المثال – لا يضمنُ رَفْع الحواجز الجُمركيَّة على الخِدْمات، كما أنَّه – منذُ سبع سنواتٍ وإلى الآن– لم يتمَّ بعد التَّصديق عليه. (Sophie , 2015 , 67)

- **السِّيناريو الرَّابع: النَّموذج التركيُّ**

وذلك أن تُبرم بريطانيا اتِّفاقيَّةَ تجارَةٍ حُرَّةٍ مع الاتِّحاد الأوروبيّ، بحيثُ يتمُّ إعفاءُ بريطانيا من حُريَّة حركة المُواطنين، ولكن يَفْقِد البريطانيُّون في المُقابل حقَّهم في الحركة داخل الاتِّحاد الأوروبّيّ، وتُصبح ترتيباتُ وُجودِ نحو مليوني مُواطنٍ بريطانيٍّ يعيشُون في دُوَل الاتِّحاد الأوروبيّ غير معلومة وغير مُحدَّدة.

- **السِّيناريو الخامس: خيار مُنظَّمة التِّجارة العالميَّة**

يَفترِضُ أنصار هذا السِّيناريو أن تسعى بريطانيا إلى إيجاد تأويلٍ يخدمُ مصالحها بحسب قوانين ومبادئ المُنظَّمة، ويمنحُها قانونيًّا حقَّ وُلوج السُّوق الأوروبيَّة بأقلِّ تَقْيِيد جُمركيّ مُمكن. ويحتمل أن تلجأ بريطانيا إلى هذا الخيار عِندما تَستعصِي عليها كلُّ الخيارات الأُخرى. وهذا ما أكَّدتْهُ الحُكومة البريطانيَّة من أنَّ اتِّباع قواعد مُنظَّمة التِّجارة العالميَّة في علاقتها المُستقبليَّة مع الاتِّحاد الأوروبّيّ هي الأكثر مُواءمةً مع مصالح بريطانيا وذلك للحسابات الآتية:

- ربط بريطانيا بالاتِّحاد الأوروبيّ في إطار قواعد مُنظَّمة التِّجارة العالميَّة لن يمسَّ سيادة بريطانيا.
- لن تكون بريطانيا مُقيَّدةً بتشريعات الاتِّحاد الأوروبيّ، وستكون قادرةً على عقد اتِّفاقيَّاتٍ مع الدُّوَل خارج الاتِّحاد.
- أنَّ بريطانيا وفق هذا الخيار ستكونُ قادرةً على تَقْيِيد الهِجرة والاستحقاقات للمُهاجرين.

- تُحدِّد مُنظَّمة التِّجارة العالميَّة حدًّا أقصى للتَّعريفة الجُمركيَّة على الوَارداتِ بين الدُّوَل الحاصلةِ على العُضويَّة الَّتي ليس لها اتِّفاقيَّة تخصُّ التِّجارة الحُرَّة، وإذا ما تبنَّت بريطانيا هذا الخيار سيجعلُ علاقتها مع الاتِّحاد الأوروبيّ ما ينطبقُ عليها الدَّولة الأوْلَى بالرِّعاية، الَّذِي تمنحُهُ لها مُنظَّمة التِّجارة العالميَّة، وفي هذا الخيار أيضًا ليس على بريطانيا الإسهام في ميزانيَّة الاتِّحاد، ولن تنطبقَ عليها لوائحُ الاتِّحاد ومن ضِمنِهَا اللَّوائح الخاصَّة بحُريَّة حركة الأشخاص.

أمَّا على الجانب السِّياسيّ، فيُمكن لبريطانيا أن تختار أحدَ هذه النَّماذج مع اختيارِهَا شكل العلاقاتِ العسكريَّة والسِّياسيَّة الَّتي تتوافقُ مع مصالح الطَّرفين؛ أي: تكون جُزءًا من أوروبَّا اقتصاديًّا وعسكريًّا، ولكن دُون الالتزام بقواعد المُفوضيَّة الأوروبيَّة. فقد تسعى بريطانيا إلى مُتابعة مُيُولها الخاصَّة بصبغة السِّياسة الدوليَّة الَّتي تُفضِّلها، ولكنها ستلتزِم بمُتابعة مواقف الاتِّحاد الأوروبيّ الجماعيَّة، وبناءً على ذلك، يُمكن لبريطانيا أن تحصُل على استقلالٍ قانونيٍّ، في حين تخضعُ في الواقع لمُواءمةٍ فعليَّةٍ مع أهدافِ سياسةٍ دوليَّةٍ أوسع للاتِّحاد الأوروبّيّ. (Burns and others , 2016 , 6)

ولعلَّ هذا ما أبدت الحُكومة البريطانيَّة به رغبتَها في مُفاوضاتِ خُروجها، إذ أكَّدت استعدادَها للإسهام في بعض برامج الاتِّحاد الأوروبيّ من دُون الإسهام في ميزانيَّة الاتِّحاد بشكلٍ مُباشرٍ، ومن بين الوكالات الَّتي قد تُرغِّب بريطانيا المُشاركة فيها في المُستقبل: (وكالة الأدوية الأوروبيَّة (EMA)، الوكالة الأوروبيَّة للموادِّ الكيميائيَّة (ECHA)، الوكالة الأوروبيَّة لسَلَامة الطَّيران (EASA)، الهيئة الأوروبيَّة لسلامة الأغذِيَة (EFSA)، الإشراف الأوروبيُّ (للخِدْمات الماليَّة)، ووكالة الفضاء الأوروبيَّة (ESA) ، كما يُمكن للمملكة المُتَّحدة أن تُشارك مُستقبلًا في السِّياسة الخارجيَّة والأمنيَّة مع الاتِّحاد الأوروبيّ، وذلك عبر وضعِ خاصٍّ في عمل البِنْية التحتيَّة للسياسة الخارجيَّة والأمنيَّة في الاتِّحاد الأوروبيّ في شكل ترتيب (الاتِّحاد الأوروبيّ +1) وهناك نموذجٌ على ذلك، هو مُشاركة وزير الخارجيَّة الأمريكيّ، والأمين العامّ للأُمم المُتَّحدة في مجلس الشُّؤون الخارجيَّة الأوروبيَّة، وهذا الخيار سيجعل السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة مُتماشيةً – إلى حدٍّ كبير – مع السِّياسة الخارجيَّة والأمنيَّة للاتِّحاد الأوروبيّ، وأمَّا عن مُستقبل العلاقات الدبلوماسيَّة بين بريطانيا ودُوَل الاتِّحاد فهي علاقةٌ لا مفرَّ منها لكلِّ الطَّرفين، سواءٌ أنجحت بريطانيا في التَّوصُّل إلى اتِّفاقٍ اقتصاديٍّ مُستقبليٍّ مع الاتِّحاد أم لم تتوصَّل، ولعلَّ ذلك يرجعُ إلى ما يلي: (House of lords, Brexit and the EU budget , 2016 , 45)

- تهدفُ بريطانيا إلى تأسيس علاقاتٍ خاصَّةٍ جديدةٍ بينها وبين الاتِّحاد الأوروبيّ بشأن السِّياسة الخارجيَّة والأمنيَّة في أعقاب خُروجها من الاتِّحاد الأوروبيّ؛ لتُفسِح المجال إلى المُبادرات المُشتركة معه والفعاليَّات حول القضايا ذاتِ الاهتمام المُشترك.
- تخشى بريطانيا من اتِّفاقٍ ثُنائيٍّ بين الولايات المُتَّحدة والاتِّحاد الأوروبيّ، عندها قد تكونُ بريطانيا على الهامش.
- رغبة بريطانيا في تَقْوِية أمْنِها المُتأتِّي من أمن أوروبَّا، خاصَّةً في هذه الحقبة المُمتلئة بالتَّهديدات.
- قد تُقدِّم بريطانيا قليلًا من التَّنازُلات في المسائل الدبلوماسيَّة والأمنيَّة؛ بُغية الحصول في المُقابل على امتيازاتٍ اقتصاديَّةٍ داخل الاتِّحاد الأوروبّيّ. (مالكلولم تشالمرز، 2017)

ولكن من النَّاحية العمليَّة قد يستحيلُ تطبيق هذه السِّيناريُوهات، نظرًا لخصوصيَّة حالة بريطانيا ولكثيرٍ من الأسباب التي أَوْرَدَتْها وزارة الخزانة العامَّة، لذلك، ستُصبح بريطانيا مُضطرَّة للتَّفاوُض على شُروطٍ خاصَّةٍ بها، مُستغِلَّةً وضعها كخامس أكبر اقتصادٍ عالميٍّ، لكنَّ الاتِّحاد في هذه الحالة سيبذلُ كُلَّ جهدٍ مُمكنٍ لضمان زيادة مُعاناة بريطانيا اقتصاديًّا، لغَلْق الباب أمام أيّ دولةٍ تسلُك مَسْلك بريطانيا في الخروج من الاتِّحاد الأوروبيّ وقد يستغرقُ هذا سنواتٍ للتَّفاوُض، وربَّما سنواتٍ أخرى للتَّصديق على ما تمَّ التَّوصُّل إليه. وفي حالة عدم التَّوصُّل إلى اتِّفاقٍ ستستمرُّ العَلَاقات التِّجاريَّة بين بريطانيا والاتِّحاد الأوروبّيّ وفقًا لقوانين مُنظَّمة التِّجارة العالميَّة.

النَّمط الثَّاني: التَّغيير في العَلاقات بين بريطانيا والاتِّحاد الأوروبيّ نتيجةً لعدَّة سيناريُوهات مُحتملة، وذلك على النَّحو التَّالي:

- **احتمال اقتداء دُوَل الاتِّحاد ب"البريكست"، والعَوْدة إلى الدَّولة القوميَّة**

– شكَّل الخُروج ضربةً قويَّة لفكرة الاندِماج والتَّوحُّد الَّتي قامت عليها أوروبَّا بعد تجربة التَّناحُر والصِّراع في الحربين العالميَّتين الأولى والثانية، وجاء الاندِمَاج ليُمثِّل نموذجًا في التَّكامُل والتَّعاوُن الاقتصاديّ كمدخلٍ للاستقرار وتحقيقِ السَّلام بين شُعوب القارَّة المُتباينة الأعراق واللُّغات والثَّقافات، وصَهْرها في بَوْتقة وكُتْلة واحدةٍ لقيادة العالم سياسيًّا واقتصاديًّا، وكان من توابع الزِّلزال البريطانيّ تصاعُد النَّزعات الانفصاليَّة الَّتي تَقُودها التيَّارات اليمينيَّة المُتطرِّفة في العديد من الدُّوَل، مثل: (فرنسا، وهُولندا، وإسبانيا) والتَّهديد بانفراط عقدِهِ، ورغم مُحاولات التَّماسُك والحفاظ على الاتِّحاد من قِبَل ألمانيا وفرنسا، إلَّا أنَّ الخُروج البريطانيَّ لن يكون الأخيرَ، خاصَّةً مع

تصاعُد وتنامِي الفكرة القوميَّة، والعودة إلى السِّيادة بعد أن طَغَى الاتِّحادُ وقوانينُهُ ومُؤسَّساتُه على سيادة الدَّولة الوطنيَّة.(حسين عبد المجيد ، 2020 ، 662)

- ويُرجِّح بعض السِّياسيِّين أنَّ حُدوث زعزعةٍ في هيكل الاتِّحاد الأوروبيّ قد يُفقِدهُ مكانتَهُ الإقليميَّة وتأثيرَه الدوليَّ، إذ تَبرُز مخاوفُ من احتمال خُروج (إيطاليا، وإسبانيا، واليونان)، كما سيُعزِّز هذا الخروج النَّزعات السياديَّة في دُوَل الاتِّحاد، مثل: (فرنسا، وبلجيكا)، ويُعزِّز المواقف العُنصريَّة والسياديَّة خارج أوروبَّا أيضاً.

ومن جهةٍ أُخرى، يُجمع المُراقبون على أنَّ الأثر السِّياسيَّ "للبريكست" سيكون قويًّا جدًّا في النِّطاق الأوروبيّ فمِن المُحتمل أن ينعكسَ بتَقْوية التيَّارات والحركات والأحزابِ الشَّعبويَّة (les populists) المُشكِّكة في الاتِّحاد الأوروبيّ، ويفتح المجال للانسِحَاب منه وتفكيكِهِ في النِّهاية.

وتجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ الخُطوة البريطانيَّة في إجراء استفتاءِ ال(Brexit) قد شجَّعت العديد من التيَّارات والأحزاب المُعارضة لفكرة الانضِمَام في هذا الاتِّحاد ضمن الدُّوَل الأوروبيَّة الأُخرى لإعادة التَّفكير، وهذا ما دَعَت إليه السيِّدة "مارتن لوبان" القياديَّة في اليمين المُتطرِّف، والَّتي صرَّحت بقولها: "**لقد حان الوقتُ لإجراء استفتاءٍ في فرنسا وغيرها من دُوَل الاتِّحاد الأوروبيّ**"، كما أظهرت نتائجُ الاستفتاء البريطانيّ مخاوف لدى ألمانيا، لكونِها حليفًا سياسيًّا واقتصاديًّا كبيرًا لبريطانيا داخل الاتِّحاد الأوروبيّ، وأنَّ الـ(Brexit) سيعودُ بالأضرار السلبيَّة على الاقتصاد الألمانيّ.(حسين عبد المجيد ، 2020 ، 663)

- **تراجُع مكانة بريطانيا في السِّياسة العالميَّة**

بالرَّحيل من الاتِّحاد الأوروبيّ، فإنَّ بريطانيا قد تفقِد جُزءًا من مكانتها العالميَّة وأذرُعِها المُؤثِّرة خارج نطاقِ حيِّزها الجغرافيّ، ومن المُحتمل أن تجد نفسَها أمام خيار التقزُّم الجديد، بعد أنْ أعلنَتْ رئيسةُ وُزَراء "اسكتلندا" أنَّ بلدها يعمل جاهدًا لأن يكون ضِمن الاتِّحاد الأوروبِّيّ، الأمرُ الَّذِي قد يدفعُ إلى تجزئةِ بريطانيا بسببِ رغبة سُكَّان اسكتلندا لتنظيم استفتاءٍ للانفِصَال، وبالتَّالي، انحِسَار نفوذ بريطانيا، فضلًا عن الأصوات الَّتي تُنادي بتوحيد أيرلندا.(IAN Bond , 2016)

وعلى المُستوى البريطانيّ، فهناك تهديدٌ لمُستقبل بريطانيا كدولةٍ قوميَّةٍ مُوَحَّدةٍ. فعقب إعلان النَّتائج الَّتي أظهرت تأييد "اسكتلندا" للبقاء في الاتِّحاد الأوروبيّ، أَعْرَبَت الوزيرةُ الأُولى في اسكتلندا "نيكولا ستارجن" عن الحاجةِ إلى إجراءِ استفتاءٍ جديد العامَ المُقبل على استقلال "اسكتلندا" عن بريطانيا.

ومِن المُلاحظ أنَّه من بين المُفارقات أنَّ الحملة الَّتي تبنَّتها الحُكومة البريطانيَّة لإقناع المُصوِّت الاسكتلنديّ بالتَّصويت لمصلحة البقاءِ في بريطانيا قامتْ على أساسِ أنَّ اسكتلندا ستفقِدُ عُضويَّتها في الاتِّحاد الأوروبيّ إذا استقلَّت، وقد قامت "نيكولا ستارجن" بجولةٍ أوروبيَّةٍ في مُحاولةٍ للتَّفاوُض على وضعٍ خاصٍّ لاسكتلندا، لكنَّ ذلك لم يَنَلْ قَبُول، بعدِّهِ شأنًا داخليًّا لبريطانيا. (هايدي عصمت، 2016)

وأخيرًا، ظهرت قضيَّة اسكتلندا بقُوَّةٍ مرَّة أخرى، إذ صوَّت 62% من الاسكتلنديِّين ضدَّ مُغادرة الاتِّحاد وأعربت "نيكولا ستارجن" إلى جانب البرلمان الإقليميّ لاسكتلندا مُباشرةً عن رفضهما الواضح لمُغادرة اسكتلندا الاتِّحادَ الأوروبيَّ. وبالفعل، أصدرت المحكمَةُ العُليا في نوفمبر 2016 بأنَّ (اسكُتلندا، وويلز) لهما الحقُّ في تقرير مصير علاقتِهَما بالاتِّحاد الأوروبيّ بذاتيهما، وهو ما يَعنِي في حدِّ ذاته "فيتو" على مُغادرة الاتِّحاد الأوروبيّ، وهي الإمكانيَّة الَّتي تتطلَّب أساسًا قانونيًّا في الوقت الحاليّ.

وبغضِّ النَّظر عن الخيار الَّذِي سيُتَّخذ، فإنَّ الحُكومة الإقليميَّة الاسكتلنديَّة تدعو صراحةً إلى إجراء استفتاءٍ جديدٍ بشأن استقلال اسكتلندا في حالةٍ ما أصبح الخُروج من الاتِّحاد واقعًا. وكان آخرُ استفتاءٍ في عام 2014 جاءت نتيجتُهُ 55,3% لصالح البَقَاء مع بريطانيا، لكنَّ الدَّوافع والأسباب تبدَّلت اليوم، وهي ببساطةٍ حُدوث هذا بعد التعهُّد بأنَّ الشُّروط الرَّئيسة لعُضويَّة بريطانيا ستبقى كمَا هي دُون تَغْيِير، وهو ما سوف يتغيَّر بصُورةٍ واضحةٍ لو خسرت اسكتلندا عضويَّتَها في الاتِّحادِ الأوروبيّ، وهو ما يُعَدُّ مُخالفًا لرغبتها ومع ذلك فإنَّ اسكُتلندا إذا نالت استقلالَهَا فليس من الواضح ما إذا كان الاسكتلنديُّون سيبقَوْن في الاتِّحادِ الأوروبّيّ أم سيحتاجون إلى التَّفاوُض على اتِّفاقيَّةِ انضمامٍ جديدةٍ. ولم يَقتصِر الأمر على اسكتلندا، بل ظهرت دعواتٌ في أيرلندا الشِّماليَّة إلى القيام باستفتاءٍ لتوحيد أيرلندا. (جان كلوديوس فولكيل، 2017، 160)

تراجُع مكانة الاتِّحاد الأوروبيّ

ومن جانب الاتِّحاد الأوروبيّ، وجَّهت بريطانيا بخُروجها من الاتِّحاد الأوروبيّ ضربةً قويَّةً إلى الاتِّحاد الأوروبيّ برُمَّتِهِ، قد تكون للأفضلِ أو للأسوأ. وعلى الرُّغم من شُكُوكها المُستمرَّة فإنَّ بريطانيا هي إحدى الجِهَات الفاعلة والمِحوريَّة ضمن إطار الاتِّحاد الأوروبيّ، وأسْهمت بشكل فعَّالٍ في اتِّخاذ القرارات الدَّاخليَّة للاتِّحاد. وشَغَل الدِّبلوماسيُّون والخُبَراء البريطانيُّون – الَّذين مارَسُوا تأثيرًا كبيرًا على الاتِّحاد الأوروبّيّ– العديدَ من المناصب المركزيَّة في مُفوضيَّة الاتِّحاد الأوروبيّ، وأمانة المجلس، وخِدْمة العمل الخارجيّ الأوروبيّ. كما سيُؤدِّي الـ(Brexit) إلى زعزعةِ آليَّات اتِّخاذ القرار

داخل مُؤسَّسات الاتِّحاد الأوروبيّ، إذ سيخسَرُ الاتِّحاد الأوروبّيُّ (29) صوتًا في مجلس الوُزَراء الأوروبيّ، فضلًا عن (73) مقعدًا في البرلمان الأوروبّيّ، وبالتَّالي سيضطرُّ الاتِّحادُ الأوروبيُّ إلى إعادة النَّظر في الحدِّ الأدنى للأغلبيَّة المُؤهِّلة. (هايدي عصمت، 2016)

كما أنَّه بخُروج بريطانيا لن يَعُود الاتِّحاد الأوروبيُّ بقُوَّتِه كما كان سابقًا، إذ ستفقِدُ "الترويكا الأوروبيَّة" (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) تَوازُنها، كما سيفقدُ الاتِّحاد الأوروبيُّ قُوَّةً نوويَّةً تتمتَّع بمقعدٍ دائم في مجلس الأمن الدَّوليّ، فضلًا عن أنَّ الاتِّحاد الأوروبيَّ سيخسر امتدادَهُ الاستراتيجيَّ عبر الأطلسيّ بفِقْدان الدَّور البريطانيّ المِحْوريّ الرَّابط بين "بروكسل وواشنطن". (حسين عبد المجيد، 2020، 663)

النَّمط الثالث: عودة بريطانيا إلى الاتِّحاد الأوروبيّ مرَّةً أخرى

يفترِضُ أنصار هذا السِّيناريو أنَّ بريطانيا لن تذهب بعيدًا عن أوروبَّا حتَّى بعد خروجِها منه، وقد يكونُ هذا الخُروج شكليًّا إلى حدٍّ ما؛ لإرضاء الشَّعب الَّذِي صوَّت بنسبةٍ تزيد قليلاً عن النِّصف لصالح الخروج والتي بلغت تقريبًا (52%) مُقابل (48%) لصالح البقاء، وكما قال أحد الخُبَراء السِّياسيِّين: (إنَّ بريطانيا سوف تخرُجُ من الباب الأماميّ للاتِّحاد الأوروبيّ، وتدخُلُ من الباب الخلفيّ لهُ)، فبريطانيا تحتاجُ إلى أوروبَّا، كما أنَّ أوروبَّا من دون بريطانيا تكونُ أضعفَ وأقلَّ جاذبيَّةً، لذلك ينالُ المشهدُ الأول: (مشهد الاستمراريَّة في العلاقة بين الاتِّحاد الأوروبيّ وبريطانيا) أرجحيَّةً على المشهد الثاني: (مشهد التَّغْيير والانقِطَاع بين الطَّرفين).

غير أنَّ هذا السِّيناريُو يُعدُّ أقلَّ أهميَّة، ومُستبعدًا للغاية، لارتباط تغيُّرِه بعدَّة عوامل، أهمُّها: تغيُّر النِّظام السِّياسيّ القائم، وهو النِّظام "اليمينيُّ" الَّذي بدَورِه أقنعَ النَّاخب البريطانيَّ عبر استفتائِهِ الأخير بضرورة الخُروج من الاتِّحاد الأوروبّيّ للأسباب الَّتي ذُكِرت آنِفًا، التَّغْيير الثَّاني: إذا شَعرت بريطانيا بتراجُع اقتصادِها وتَدهْوُر نظامها الماليّ قد تُقنِع النَّاخب مرَّةً أُخرى للعودة إلى الاتِّحاد، أو حُدُوث مُطالبات شعبيَّةٍ بالعودة للاتِّحاد في حال تدنِّي الدَّخل القوميّ للفرد، في حينِ أنَّ بريطانيا قد تلجأُ إلى تَغْيير بعض قوانينِهَا وتشريعاتِهَا وقد يَصطدِمُ هذا السِّيناريو برَفْض قَبُولها من جديدٍ، ويُطالبها بإصلاحاتٍ جديدةٍ حتَّى يتمَّ قَبُولها.

خاتمة البحث

خَلَصْنا في هذا البحث أوَّلًا إلى مجموعةٍ من الدَّوافع والمُبرِّرات من وراء الانسحاب البريطانيّ من الاتِّحاد الأوروبيّ، منها: الدَّورُ الأمريكيُّ في مسألة انضِمَام وانسِحَاب بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبِّيّ، وحَسْم بعض الأمور الاقتصاديَّة والتِّجاريَّة، وكذلك بعض المُتغيِّرات على الصَّعيد الأوروبِّيّ، وأهمُّها: مُعاهدة "لشبونة" الَّتِي تُعَدُّ الرَّكيزة الأساسيَّة الَّتي نظَّمت آليَّة قانونيَّة تسمحُ بانسحاب الدُّوَل الأعْضَاء من الاتِّحاد الأوروبِّيّ وفقًا للمادَّة (50) من الاتِّفاقيَّة. كما خَشِيت بريطانيا من سَيْطَرة دُوَل منطقة اليُورُو ال(19) على مُجريَات اتِّخاذ القرار في الاتِّحاد الأوروبِّيّ، إذ رفضت بريطانيا الانضمامَ إلى اتِّفاقيَّة العُملة المُوَحَّدة "اليُورو" في عام 2002، وعدَّت الانضِمَام للعُملة المُوَحَّدة سالبًا سيادتَها الاقتصاديَّة، ويجعلُ القرار النقديَّ والاقتصاديَّ مُرتبطًا بـ(بروكسل) بدلًا من (لندن). كما عبَّرت بريطانيا عن انزِعَاجها مِرارًا من أن تتساوى مع الأعضاء الجُدُد في الاتِّحاد الأوروبيّ خاصَّةً دُوَل أوروبَّا الشرقيَّة. أمَّا المُبرِّرات البريطانيَّة للانسِحَاب فتراوحَتْ بين الحِفَاظ على سيادتِهَا واستقلالها من جرَّاء الإرهاب والهجرة غير الشرعيَّة، والَّتي أدَّت بدورها إلى صُعود الأحزاب اليمينيَّة المُتطرِّفة في أوروبَّا والحِفَاظ على هُويَّتِها بالتَّحرُّر من مركزيَّة صُنع القرارات في (بروكسل).

كما خَلَصْنا من خلال الرُّؤية التَّقويميَّة والمُستقبليَّة إلى الوضع المُميَّز لبريطانيا داخل الاتِّحاد الأوروبيّ؛ نتيجةَ ما حصلت عليه بريطانيا من مَزَايا، وهي بمنزلَةِ استثناءاتٍ من قوانين الاتِّحاد الأوروبيّ لا تُطبَّق على بريطانيا، وهي ميثاق الحُقوق الأساسيَّة، والسِّياسة النقديَّة الاقتصاديَّة بمُوجب بروتوكول 25 من اتِّفاقيَّة "ماستريخت"، والحريَّة والأمن والعدالة بمُوجب بُروتوكول 36 من مُعاهدة "لشبونة"، والأهمُّ حُرِّيَّة تنقُّل الأشخاص في منطقة "شنجن" بمُوجب بروتوكول 19 من مُعاهدة "لشبونة". أمَّا عن المخاطر والسلبيَّات المُستقبليَّة فتراوحت بين عَدْوَى الخُروج واقتداء دُوَل الاتِّحاد بالدَّولة القوميَّة من ناحيةٍ، وخُطورة تفكُّك الاتِّحاد الأوروبيّ وتراجُع مكانتِهِ من ناحيةٍ أخرى. أمَّا عن أنماط العلاقات المُستقبليَّة بين بريطانيا والاتِّحاد الأوروبيّ فجاءت في شكل عدَّةِ سيناريُوهاتٍ هي بمنزلةِ خياراتٍ أو نماذج مُتعدِّدة، وقد تضطرُّ بريطانيا للتَّفاوُض على شُروطٍ خاصَّةٍ بها مُستغلَّةً وَضْعها كخامس أكبر اقتصادٍ عالميٍّ. وفي حالة عدم التَّوصُّل إلى اتِّفاق ستستمرُّ العلاقاتُ التِّجاريَّة بين بريطانيا والاتِّحاد الأوروبِّيّ، وفقًا لقوانين مُنظِّمة التِّجارة العالميَّة. وهناك نمطٌ أخيرٌ يتمثَّل في عودة بريطانيا للاتِّحاد الأوروبِّيّ مرَّةً أُخرى غير أنَّ هذا النَّمط هو أقلُّ أهميَّةً، وهو مُستبعَدٌ.

وفي ضَوْء ما تقدَّم كله أجابت الدِّراسة عن التَّساؤُل البحثيّ، ومُفاده الوُقوف على أوجُه الاستمراريَّة والتَّغيير في السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة، واستطاعت تحديد أيّ الاعتبارات لها الأولويَّة: الأطلسيَّة أم الأوروبيَّة؟ – وبناء عليه خَلَصت الدِّراسة إلى النَّتائج الآتية:

1) هناك تنسيقٌ في السِّياسة الخارجيَّة بين بريطانيا والولايات المُتَّحدة، وشراكةٌ تُمثِّل فيها بريطانيا الشَّريك الأصغر للولايات المُتَّحدة، وفي الوقت نفسِهِ تسعى بريطانيا إلى دَورٍ أُوروبيّ رئيسٍ في مجال السِّياسة الخارجيَّة والأمنيَّة لأوروبَّا، على أن يكون هذا الدَّور مُكملًا وليس مُنافسًا لحلف شمال الأطلنطيّ الَّذِي تتزعَّمُهُ الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة. ولم تترُك الولاياتُ المُتَّحدة للحكومات البريطانيَّة المُتعاقبة أيَّ أدواتٍ لمُمارسة النُّفوذ على الصَّعيد العالميّ. ولم تستطع بريطانيا أن تُقرِّر: أين يجبُ أن يكون موقعُها في السِّياسة العالميَّة؟. ففي حالة تقارُبها الشَّديد مع الولايات المُتَّحدة فإنَّ بريطانيا تتعرَّض لمَخَاطر الانسياق وراء السِّياسات الَّتي تُسيطر عليها الولايات المُتَّحدة، في حينِ أنَّ التَّقارُب مع الاتِّحاد الأوروبيّ يُعرِّضها إلى المُخاطرة بالانخراطِ في عمليَّة صُنع قرارٍ مُشتركٍ قد تُؤدِّي إلى إضعافِ سيادتِهَا.

2) لَعِبت بريطانيا دورًا بارزًا في الشُّؤون الدَّوليَّة يَفُوق إمكانيَّاتِها الاقتصاديَّة والعسكريَّة، واستفادت من الفُرَص المُتاحة لتعويض النَّقص في إمكانيَّاتها والتَّحالُفات والائتلافات الَّتي يُمكن أن تعمل من خلالها، وما إذا كان هذا الدَّور يتَّفق مع مصالِحِها الوطنيَّة وإمكانيَّة استمرارِهِ مُستقبلًا في ظلِّ التَّغيير في السِّياق العالميّ إلَّا أنَّ دَوْر الجسر الَّذِي تُطالب به بريطانيا لم يتحقَّق في السِّياسة العالميَّة منذ نهاية الحرب الباردة.

وأخيرًا يُمكننا القولُ: إنَّ الخُروج قد شكَّل ضربةً قويَّة لفكرة الاندماج والوَحْدة الَّتي قامت عليها أوروبَّا بعد تجربة التناحُر والصِّراع في الحربين العالميَّتين الأُولى والثَّانية، وجاء الاندِماج ليُمثِّل نموذجًا في التكامُل والتعاوُن الاقتصاديّ كمدخلٍ للاستقرار وتحقيق السَّلام بين شُعوب القارَّة المُتباينة الأعراق واللُّغات والثَّقافات، وصَهْرها في بَوْتقةٍ وكُتلةٍ واحدةٍ لقيادة العالم سياسيًّا واقتصاديًّا.

كما يتطلَّب خروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيّ ضرورةَ إعادة التَّفكير في مُستقبل أهداف وتطلُّعات السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة، وحيث لا تُوجد سابقةٌ لدولةٍ من دُوَل الاتِّحاد الأوروبيّ اختارت أن تخرُج منه فإنَّ تداعِيات خروج بريطانيا على سياساتِها الخارجيَّة والأمنيَّة غير مُؤكَّدة، ومن الصَّعب تحديد تأثير ذلك على دَوْرِها في أوروبَّا. وبِنَاء عليه، فإنَّ هناك اختلافًا حول طبيعة السِّياسة الخارجيَّة

الَّتي ستنتهجُها بريطانيا تجاه أوروبَّا. وبالتَّالي، فإنَّ تحديد أهدافِ وتطلُّعاتِ السِّياسة الخارجيَّة البريطانيَّة سيكون محلَّ اهتمامٍ في الفترة القادمة ويتطلَّب استراتيجيَّةً دبلوماسيَّةً بريطانيَّةً أوروبيَّةً كبيرةً. حيثُ إنَّ بريطانيا – من خلال عُضويَّتِها في الاتِّحاد الأوروبّيّ – كانت تشتركُ في مجموعةٍ من السِّياساتِ الَّتي تُحدِّد علاقاتِهَا مع دُوَل الاتِّحاد الأوروبيّ والمُنظَّمات الأُخرى المعنيَّة بالعلاقات الدَّوليَّة. كما أنَّ مسألة الانسحاب البريطانيّ من الاتِّحاد الأوروبّيّ من شأنِها أن تجعل النُّفوذ البريطانيَّ يتراجع عالميًّا. كما سيتمُّ إعادة تقويم علاقاتِهَا الثُّنائيَّة مع كلٍّ من جيرانها من الدُّوَل الأوروبيَّة أو غير الأوروبيَّة في المجالات الَّتي تُغطِّي التِّجارة، والأمن، والدِّفاع، والتَّنميَة، والسِّياسة الخارجيَّة. ورُغم مُحاولات التَّماسُك والحفاظ على الاتِّحاد من قِبَل ألمانيا وفَرَنسا فإنَّ الخُروج البريطانيَّ لن يكون الأخير خاصَّةً مع تصاعُد وتنامي النَّزعة القوميَّة، والعودة إلى السِّيادة بعد أن طغى الاتِّحادُ وقوانينُهُ ومُؤسَّساتُه على سيادة الدَّولة الوطنيَّة.

ويرى بعضُهم أنَّ الاتجاه المُستقبليَّ قد يشهد تحوُّلًا مُهمًّا في التَّوجُّه البريطانيّ تباعُدًا عن الأطلنطيَّة نحو مزيدٍ من الانخراطِ في الاتِّحاد الأوروبيّ. وهذا من وجهة نظري يبقى احتمالًا ضعيفًا بأن تتخلَّى بريطانيا عن اتِّجاهها الأطلنطيّ لصالح اتِّجاهٍ أوروبيٍّ؛ لأنَّ بريطانيا تعتقدُ أنَّ مصالحها الحقيقيَّة تكمُن في ارتباطٍ أوثق مع الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة لعدَّة أسبابٍ، أهمُّها: أنَّ هاجس الإمبراطوريَّة لا يزالُ قائمًا لديها، كما أنَّها وجدت أنَّ أيَّ توجُّهٍ أوروبّيٍّ سوف يُقيِّد طُموحاتها العالميَّة وأطماعها الاستعماريَّة فهي تَعُدُّ نفسها طرفًا بارزًا على السَّاحة الدوليَّة، ويرجعُ سبب ذلك إلى كونِهَا قُوَّة إمبرياليَّةً لأكثر من ثلاثِمائة عام، بالإضافةِ إلى تحقيقِهَا للتَّنمية الاقتصاديَّة كقُوَّةٍ صناعيَّة وبحريَّة.

ولعلَّ ما عزَّز الاستثنائيَّة البريطانيَّة على حساب بقيَّة أوروبَّا: كونُها إمبراطوريَّةً سابقةً، وتترأَّس رابطة الكُومنولث في الوقت الحاليّ، وكذلك علاقاتُها مع الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة، وتاريخُ بريطانيا فهي الدَّولة الوحيدة الَّتي تتفاخرُ بأنَّها حافظت على استمرار ديمقراطيَّتها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أحمد ذكر الله، **التَّداعيات الاقتصاديَّة لخروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبِّيِّ**، المعهد المصريُّ للدِّراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة. تقديرات اقتصاديَّة. 28 يونيو 2016.
2. أحمد ناصر، **حكاية خروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيِّ**: http://www.huffpostarabi.com/ahmednasser/post_12438_b_10712346.html
3. بريكست" ما الذي تلعبه المادَّة خمسين من مُعاهدة "لشبونة"، 2017: http://www.bbc.com/arabic/world-39328654
4. جان كلوديوس فولكيل، **خروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيِّ: التَّداعيات على الشَّرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، مجلة الديمقراطيَّة**، العدد: 65 – يناير 2017.
5. حسين عبد المجيد حميد، **الانسحاب البريطانيُّ من الاتِّحاد الأوروبيِّ وتداعياته المُستقبليَّة**، العدد: الخامس والثَّمانون، **مجلة ديالى**، 2020.
6. ذو الفقار توفيق حمود الياسري، **(خروج المملكة المتِّحدة من الاتِّحاد الأوروبيِّ: آليَّاته، وآثاره الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة عالميًّا)**، وزارة الخارجيَّة العراقيَّة، معهد الخدمة الخارجيَّة، وهو جزءٌ من مُتطلِّبات الترقية الى درجة مُستشارٍ من السَّكرتير الأوَّل – بغداد، 2017.
7. رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصاديَّة الدَّوليَّة في ظلِّ الأزمة الاقتصاديَّة العالميَّة**، (مصر – المكتبة العصريَّة للنشر والتوزيع، 2011).
8. سلوى بن جديد، **تداعيات خُروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبِّيِّ**، السِّياسة الدَّوْليَّة، المُجلد: 51، العدد: 206، أكتوبر 2016.
9. **صدمةٌ في أوروبَّا لخروج المَملكة المُتَّحدة من الاتِّحاد الأوروبيِّ**: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/06/24
10. علي عبد الرحيم العبودي، **الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوروبي، الابعاد السياسية والاقتصادية**، بغداد الطبعة الاولى 2019.
11. مالكولم تشالمرز، **السِّياسة الخارجيَّة والأمنيَّة للمملكة المُتَّحدة بعد الخُروج من الاتِّحاد الأوروبِّيِّ**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017.
12. محمد أيوب عطا الله، **التَّداعيات السِّياسيَّة لخروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، (غزَّة – جامعة الأزهر، كليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة، قسم العلوم السِّياسيَّة، 2017).
13. ناجي مهدي الحديثي، **مُعاهدة "ماستريخت" إلى أين؟**، بحث مُقدَّم للتَّرقية إلى درجة مُستشار، وزارة الخارجيَّة العراقيَّة، معهد الخدمة الخارجية، أكتوبر 1996.
14. هايدي عصمت كارس، **مُستقبل الاندماج الأوروبيِّ في ضوء خُروج المملكة المُتَّحدة، السِّياسة الدَّوْليَّة**، العدد: 206، المُجلد: 51، اكتوبر 2016.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Agust, Arnorsson &others, the reasons for Britain's exit from the European Union.
2. Article (50) Consolidated versions of the treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union 2009.
3. Asa Bennett, how much money does Britain currently pay for the EU, The Telegraph, 2017, https://www.telegraph.co.uk/news/0/how-much-do-we-spend-on-the-eu-and-what-else-could-it-pay-for/
4. BBC News, (EU budget, 2007), http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/8036097.stm#start
5. Burns and others, The EU Referendum and the UK Environment: the Future Under a 'Hard' and a 'Soft' Brexit.
6. Carl Emerson, Brexit and the UK's Public Finances.
7. Elisabeth, Aspaker and others, British Politics review, Norway volume11, number 3, summer 2016.
8. Francilla Henderson, A Brexit survival Guide for Remain Voters, Z F Henderson, 2017, UK-London.
9. House of Lords, Brexit and the EU budget, (European Union Committee, 15th Report of Session 2016–2017): https://publications.parliament.uk/pa/ld201617/ldselect/ldeucom/125/125.pd f
10. Iain Mansfield, A Blueprint for Britain: Openness not Isolation, (The Institute of Economic Affairs-London, 2014). P. 49: https://iea.org.uk/wp-content/uploads/2016/07/Brexit%20Entry%20170_final_bio_web.pdf
11. IAN Bond, 'Brexit and foreign policy: Divorce?' Centre for European reform, 2016.
12. James Watt CVO, British foreign policy after Brexi', The Ambassador partnership, 2016.
13. John Bew, Making sense of British foreign policy after Brexit, Policy exchange. UK,2016
14. John Bew, Making sense of British foreign policy after Brexit, Policy Exchange, UK, 2016.
15. Richard G. Whitman, Whitman the UK and foreign, security and defense policy after Brexit: integrated, associated or detached?: http://ukandeu.ac.uk/wp-content/uploads/2016/11/The-UK-and-EU-foreign-security-and-defense-policy-after-Brexit.pdf
16. Sophie Natasha Vaspo, The economic consequences of Brexit for the United Kingdom, (Copenhagen- business school, MSc: International Business and Political, 16 December 2015), p. 67.
17. Swati, Dhingra & Gianmarco, Ottaviano, the consequences of the Brexit on the UK trade and living standard, The London School of economist and political science, 2016.
18. The Guardian: Migrants contribute £25bn to UK economy, study finds : https://www.theguardian.com/uk-news/2013/nov/05/migration-target-useless-experts
19. World Trade Organization (WTO), Principles of the trading system : https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact2_e.htm